

Distr.: General  
15 December 2017  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



## الدورة الثانية والسبعون

البندان ٧٢ (ج) و ١٣٦ من جدول الأعمال

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: حالات حقوق الإنسان

والتقارير المقدمة من المقرر والممثلين الخاصين

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩

## حالة حقوق الإنسان في ميانمار

الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/C.3/72/L.48

التقرير الرابع والثلاثون للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية

البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩

## أولا - مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في البيان المقدم من الأمين العام (A/C.5/72/13) عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/C.3/72/L.48 بشأن حالة حقوق الإنسان في ميانمار، وفقا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة. واجتمعت اللجنة خلال نظرها في البيان بممثلي الأمين العام الذين قدموا معلومات وإيضاحات إضافية وردت في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

٢ - وبموجب أحكام الفقرة ١٠ من منطوق مشروع القرار، ستطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل بذل مساعيه الحميدة ويتابع مباحثاته بشأن ميانمار، بمشاركة جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة وبما يشمل الشواغل التي يتناولها هذا القرار، وأن يقوم في هذا الصدد بتعيين مبعوث خاص معني بميانمار وعرض المساعدة على حكومة ميانمار. ويتعلق هذا الأمر بالبرنامج ٢، الشؤون السياسية، من الخطة البرنامجية والأولويات لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، والباب ٣، الشؤون السياسية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (انظر A/C.5/72/13، الفقرة ٣).



الرجاء إعادة استعمال الورق



## ثانيا - احتياجات مكتب المبعوث الخاص من الموارد

٣ - يشير الأمين العام إلى أن الاحتياجات المقدرة من الموارد لعام ٢٠١٨ تبلغ ١٠٠ ٥٤١ دولار، من أجل تغطية تكاليف ما يلي: (أ) إنشاء سبع وظائف (١ وكيل أمين عام و ١ مد-١ و ٢ ف-٥ و ٢ ف-٤ و ١ من الرتبة المحلية)؛ و (ب) مصروفات تشغيلية أخرى (انظر A/C.5/72/13، الفقرة ١٢).

### افتراضات الميزانية

٤ - يشير الأمين العام إلى أن من الوظائف السبع المشار إليها في الفقرة ٣ أعلاه، سيكون مقر وظيفة واحدة (وكيل أمين عام) في مقر إقامة شاغل الوظيفة، وسيكون مقر ٤ وظائف (١ مد-١ و ١ ف-٥ و ١ ف-٤ و ١ من الرتبة المحلية) في عاصمة إحدى الدول الأعضاء في المنطقة، وسيكون مقروظيفتين (١ ف-٥ و ١ ف-٤) في نيويورك. (انظر A/C.5/72/13، الفقرة ١٣).

٥ - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن من المقترح أن يكون مقر مكتب المبعوث الخاص في موقعين بسبب الاحتياجات اللازمة لتنفيذ ولاية المبعوث الخاص، التي ستتطلب اتصالات منتظمة في المنطقة وفي نيويورك على حد سواء.

٦ - وأبلغت اللجنة الاستشارية بأنه لدى القيام بتقدير الاحتياجات اللازمة للمبعوث الخاص، نظرت الأمانة العامة في مواقع مختلفة في المنطقة يمكن أن يكون مقر المفاوضات فيها. وأبلغت اللجنة أيضا أن من السابق لأوانه تحديد مواقع بعينها نظرا للحالة الراهنة للمناقشات ذات الصلة، إلا أن من الأمثل أن يكون مقر المكتب في بلد من بلدان المنطقة لكفالة التواصل المنتظم والوثيق مع ميانمار وغيرها من الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا والبلدان المجاورة في آسيا. وأبلغت اللجنة كذلك بأن التفاصيل المتعلقة بالوجود الإقليمي ستوضح بمجرد أن يجري الأمين العام المشاورات اللازمة مع الدول الأعضاء.

٧ - وتكرر اللجنة الاستشارية الإعراب عن رأيها الذي مفاده أنه ينبغي، بصفة عامة، أن تكون مواقع البعثات السياسية الخاصة الميدانية داخل البلدان التي تتعلق بها ولاياتها أو على مقربة منها بقدر الإمكان (انظر A/69/628، الفقرة ٦٥ و A/67/604، الفقرة ٢٣).

٨ - ورؤدت اللجنة الاستشارية، بناء على طلبها، بيان تفصيلي عن توزيع الموظفين في الميدان وفي نيويورك لعام ٢٠١٨. وبالنسبة للوظائف في المنطقة، استخدم مستوى نقطة الوسط حسب الرتبة في جدول المرتبات الأساسية المنقح لعام ٢٠١٧، جنبا إلى جنب مع تقديرات جداول المرتبات المحلية وتسويات مقر العمل على أساس تلك المنطبقة على بلد من بلدان المنطقة. وأبلغت اللجنة أيضا بأنه ليس من الممكن تقديم مقارنة أكثر دقة للتكاليف، حيث إن ذلك يتطلب تقديرات للتكاليف حسب أسعار السوق مثل استخراج الحيز المكتبي واقتناء الأثاث المكتبي، وهي ليست متاحة بسهولة.

٩ - وترى اللجنة الاستشارية أن تقرير الأمين العام كان ينبغي أن يتضمن معلومات مفصلة عن أهم افتراضات الميزانية المستخدمة في إعداد تقديرات التكاليف. وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يدرج هذه المعلومات في مشاريع الميزانية المقبلة.

١٠ - وأبلغت اللجنة الاستشارية عند الاستفسار بأن حسابات الميزانية المتعلقة بالتكاليف التشغيلية تستند في الغالب إلى المعدلات القياسية المطبقة في نيويورك. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يعاد

حساب الاحتياجات من الموارد للموظفين الميدانيين والتكاليف التشغيلية الميدانية لعام ٢٠١٨ باستخدام المعدلات القياسية المطبقة في بانكوك، نظرا لقربها من ميانمار والوجود الكبير للأمم المتحدة فيها، وذلك لأن الموقع المحدد للمكتب الميداني غير معروف حتى الآن.

١١ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضا عند الاستفسار بأن معدلات شغور بنسبة ٢٥ في المائة قد طبقت في حساب تكاليف الموظفين الدوليين والمحليين. وباستثناء وظيفة وكيل الأمين العام (انظر الفقرة ١٣ أدناه)، تكرر اللجنة الاستشارية توصيتها بتطبيق معدل شغور بنسبة ٥٠ في المائة لوظائف الفئة الفنية والفئات العليا وبنسبة ٣٥ في المائة لفئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها (انظر على سبيل المثال A/72/7/Add.10، الفقرة ٢٦ (د)).

#### تكاليف الموظفين الأخرى

١٢ - يشير الأمين العام إلى أنه سيلزم تخصيص موارد قدرها ٢٠٠ ٠٦٩ دولار في إطار تكاليف الموظفين الأخرى لتغطية تكاليف الوظائف السبع المقترحة المشار إليها في الفقرة ٣ أعلاه (انظر A/C.5/72/13، الجدول ٢). ومن المقترح شغل وظيفة وكيل الأمين العام على أساس فترة الاستخدام الفعلي. ويُقترح أن يكون مقر أربعة موظفين في عاصمة دولة عضو: مدير واحد (مد-١) وكبير موظفين للشؤون السياسية (ف-٥) وموظف للشؤون السياسية (ف-٤) ومساعد إداري (الرتبة المحلية) (انظر A/C.5/72/13، الفقرة ١٤). ويُقترح أن يكون مقر اثنين من الموظفين في نيويورك: كبير موظفين للشؤون السياسية (ف-٥) وموظف للشؤون السياسية (ف-٤) (انظر A/C.5/72/13، الفقرة ١٥).

١٣ - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه، بالنظر إلى ارتفاع مستوى المشاركة السياسية من جانب الدول الأعضاء بشأن الحالة في ميانمار، إضافة إلى ضرورة إشراك السلطات في ميانمار على أعلى المستويات، سيلزم إنشاء وظيفة مبعوث خاص برتبة وكيل أمين عام. وأبلغت اللجنة كذلك، عند الاستفسار، بأن تقديرات التكاليف تعكس مخصصا يغطي مدة تسعة أشهر على هذا المستوى، إضافة إلى تطبيق معدل شغور قدره ٢٥ في المائة.

١٤ - وفيما يتعلق بالوضع التعاقدي للمبعوث الخاص ومقر عمله، تشير اللجنة الاستشارية إلى رأيها العام الذي مفاده أنه بينما قد تكون للمبعوثين والمستشارين الخاصين الذين يعملون بعقود "على أساس فترة الاستخدام الفعلي" التزامات أخرى ومن ثم يتعذر أن يكونوا مع البعثات بشكل متفرغ، فإنه ينبغي لكبار الممثلين الذين يعملون على أساس التفرغ لدى المنظمة أن يكونوا بوجه عام موجودين مع البعثات التي يقودونها. ومن حيث المبدأ، ينبغي اختيار مواقع رؤساء المكاتب على أساس تنفيذ الولايات بأكبر قدر من الفعالية والكفاءة، وبما يحقق المصلحة العليا للمنظمة (انظر A/69/628، الفقرة ٦٦).

١٥ - وفيما يتعلق بالوظائف الأخرى، يشير الأمين العام أيضا إلى أن المدير (مد-١) سيعمل بصفة نائب للمبعوث الخاص وسيتمثله في الاجتماعات الرفيعة المستوى المعقودة في يانغون، ميانمار، وفي خارج البلد. وسيتولى كبير الموظفين للشؤون السياسية (ف-٥) مسؤولية كفالة التعاون الوثيق بين مكتب المبعوث الخاص وفريق الأمم المتحدة القطري في ميانمار وسائر كيانات الأمم المتحدة. وسيضطلع موظف للشؤون السياسية (ف-٤) بالمسؤولية عن إعداد تقارير منتظمة بالمستجدات السياسية، ورصد الحالة على أرض

الواقع والإبلاغ عنها وإعداد طائفة واسعة من المواد للمبعوث الخاص. ويشير الأمين العام أيضا إلى أن مساعدا إداريا (الرتبة المحلية) سيقوم بتقديم الدعم الإداري إلى المكتب (انظر A/C.5/72/13، الفقرة ١٤).

١٦ - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن المهمة السابقة للمستشار الخاص للأمين العام المعني بميانمار حافظت على وجود في ميانمار بمول من موارد خارجة عن الميزانية، وترأسها كبير موظفين للشؤون السياسية برتبة ف-٥ منذ عام ٢٠١٣. وأبلغت اللجنة أيضا أنه خلال عام ٢٠١٦ تطلبت مسؤوليات هذه الوظيفة زيادة في مستوى التواصل مع كبار المسؤولين الحكوميين ورؤساء البعثات، وبالتالي تم رفع الرتبة مؤقتا إلى مد-١ إلى أن انتهت البعثة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

١٧ - ومع الاعتراف بالحاجة إلى التمثيل الرفيع المستوى في المنطقة، لا ترى اللجنة الاستشارية مبررات كافية لتعيين كبير موظفين للشؤون السياسية برتبة ف-٥. ولذلك توصي اللجنة بعدم إنشاء وظيفة كبير موظفين للشؤون السياسية برتبة ف-٥ في مكتب المبعوث الخاص في المنطقة. وينبغي تعديل أي موارد ذات صلة من غير الوظائف وفقا لذلك.

١٨ - وبالإضافة إلى ذلك، يقترح الأمين العام إنشاء وظيفة كبير موظفين للشؤون السياسية (ف-٥) ووظيفة موظف للشؤون السياسية (ف-٤) في مقر الأمم المتحدة من أجل دعم التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة في ميانمار، إضافة إلى الحفاظ على صلات وثيقة بالجمعية العامة وممثلي الدول الأعضاء في نيويورك (انظر A/C.5/72/13، الفقرة ١٥). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة بأنه ستكون هناك حاجة إلى وجود اثنين من الموظفين الفنيين في نيويورك لكفالة تواصل مكتب المبعوث الخاص بانتظام مع البعثات الدائمة، بالنظر إلى الطبيعة الخاصة للولاية. وأبلغت اللجنة أيضا بأن الوظيفتين لن تكونا بمثابة قدرة مكرسة للدعم في شعبة آسيا والمحيط الهادئ التابعة لإدارة الشؤون السياسية بالأمانة العامة، بل ستشكلان جزءا لا يتجزأ من مكتب المبعوث الخاص، وسيكون شاغلاها مسؤولين أمام المبعوث الخاص، بالنظر إلى طابع الولاية والحاجة إلى التواصل الوثيق مع أصحاب المصلحة في نيويورك. وأبلغت اللجنة كذلك بأن ترتيبات مماثلة قد اتخذت لمكتب المستشار الخاص المعني بمنع نشوب النزاعات، بما في ذلك في بوروندي، ومكتب المبعوث الخاص إلى اليمن.

١٩ - ومع ذلك، ترى اللجنة الاستشارية أن هذه الوظائف ينبغي أن تكون مبررة تماما استنادا إلى وصف مفصل للمسؤوليات وعبء العمل المتوقع. ونظرا لمحدودية المبررات المقدمة للوظيفتين اللتين سيكون مقرهما في نيويورك في عام ٢٠١٨، توصي اللجنة الاستشارية بعدم إنشاء وظيفة موظف للشؤون السياسية (ف-٤). وينبغي تعديل أي موارد ذات صلة من غير الوظائف وفقا لذلك.

٢٠ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن مهام الوظيفة المقترحة في نيويورك تشبه مهام الدعم المقدم للبعثات السياسية الخاصة. وتمشيا مع توصيتها المتعلقة بالقدرة المكرسة لتقديم الدعم إلى البعثات السياسية الخاصة، ترى اللجنة الاستشارية أن هذه الاحتياجات ينبغي أن تُستعرض سنويا بهدف مواءمة القدرات مع التغييرات في ولايات البعثات (انظر A/72/7/Add.10، الفقرة ٥٣) وتحديد احتياجات الدعم الطويل الأجل.

## التكاليف التشغيلية

٢١ - ويشير الأمين العام إلى أن مبلغ ٤٧١ ٩٠٠ دولار سيلزم لتغطية التكاليف التشغيلية، ويشمل ما يلي: الخبراء الاستشاريون (٣٦ ٨٠٠ دولار)؛ والسفر في مهام رسمية (١٦٢ ٥٠٠ دولار)؛ ومصروفات التشغيل العامة (١٤٣ ٩٠٠ دولار)؛ والخدمات التعاقدية (١٦ ١٠٠ دولار)؛ واللوازم والمواد (٢ ٦٠٠ دولار)؛ والأثاث والمعدات (١١٠ ٠٠٠ دولار) (انظر A/C.5/72/13، الجدول ٢).

٢٢ - وفيما يتعلق بالخبراء الاستشاريين، أبلغت اللجنة الاستشارية عند الاستفسار بأن أحد الخبراء الاستشاريين المقترح التعاقد معهما سيُجري عملية مسح لمشاركة المجتمع الدولي مع سلطات ميانمار، وسيُجري الآخر تقييماً بشأن كيفية زيادة تحسين التعاون بين الفريقين القطريين للأمم المتحدة في بنغلاديش وميانمار. واللجنة الاستشارية غير مقتنعة بضرورة الاستعانة بخدمات هذين الخبراء الاستشاريين لأداء مهام ينبغي أن يضطلع بها، من حيث المبدأ، موظفو الأمم المتحدة. ولذلك، توصي اللجنة بتخفيض قدره ٣٦ ٨٠٠ دولار تحت بند الخبراء الاستشاريين.

٢٣ - وفيما يتعلق بالاحتياجات من الموارد المقترحة للسفر، أبلغت اللجنة أيضاً عند الاستفسار بأن مبلغ ٢١ ٣٠٠ دولار من أصل مبلغ ١٦٢ ٥٠٠ دولار للسفر في مهام رسمية قد خصص للسفر من بلد في المنطقة إلى ميانمار، ولكن لم تقدم أي تفاصيل إضافية فيما يتعلق بالسفر المقترح للمكتب. وتمشيا مع توصيتها الشاملة المتعلقة باحتياجات السفر للبعثات السياسية الخاصة، توصي اللجنة الاستشارية بتخفيض بنسبة ٥ في المائة في الموارد المقترحة تحت بند السفر في مهام رسمية لعام ٢٠١٨ (انظر A/72/7/Add.10، الفقرة ٤٠).

## ثالثاً - الاستنتاج

٢٤ - رهنا بالملاحظات والتوصيات الواردة أعلاه، توصي اللجنة الاستشارية بأن تبلغ اللجنة الخامسة الجمعية العامة بأنه، في حال اعتمدت الجمعية مشروع القرار A/C.3/72/L.48، ستلزم احتياجات من الموارد يبلغ صافيها بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين ٨٥٣ ٨٠٠ دولار للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ لمكتب المبعوث الخاص المعني بميانمار. وستحمل تلك الاحتياجات على الاعتماد المرصود للبعثات السياسية الخاصة في إطار الباب ٣، الشؤون السياسية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.